التدبير المالي ودوره في الارتقاء بالجماعات الترابية: حالة جماعة القصر الصغير (إقليم الفحص–أنجرة) المغرب

Financial management and its role in the advancement of Territorial communities: "The case of the commune ksar sghir in the province of Fahs-Anjra" Morocco

نبيلة أقنين[1]، إلياس أردة[2]

Nabila Aknine[1], Ilyass Arada[2]

[1] باحثة في الجغرافيا بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، تطوان (المغرب)، aknine.2018@gmail.com

[2] باحث في الجغرافيا بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، تطوان (المغرب)، ilyass.arada@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/09/11 تاريخ القبول: 2020/12/07 تاريخ النشر: 2021/01/01

ملخص:

يعتبر التدبير المالي من بين أهم المجالات التي تحظى باهتمام واسع، باعتبار أن العنصر المالي يحتل، مكانة بارزة في السياسات العمومية، فهو الأداة التي تنفذ بها هذه السياسات وتمول بها كل المرافق وتنجز بها المشاريع وتترجم بها المجالس المنتخبة برامجها السياسية إلى واقع ملموس. وتعتبر الجماعة الترابية القصر الصغير المنتمية لإقليم الفحص–أنجرة (جهة طنجة–تطوان–الحسيمة) من بين الجماعات الفقيرة داخل الإقليم، فعائدات مواردها المالية ضعيفة ولا تساهم في تمويل ميزانية الجماعة، وهو ما زاد من تبعيتها للدولة. ومن هذا المنطلق سنحاول في هذا المقال تسليط الضوء على موضوع التدبير الترابي كمقوم من مقومات الفعل التنموي بالجماعة الترابية (القصر الصغير) من جهة، ومن جهة أخرى سنحاول التطرق إلى التركيبة الاجتماعية للمجالس المنتخبة، باعتبارها عاملا مهما في تدبير الشأن العام المحلي.

كلمات مفتاحية: التدبير المالي، الجماعات الترابية، الفعل التنموي، المجالس المنتخبة.

Abstract:

Financial management is one of the most important areas of great interest, considering that the financial component occupies a prominent place in public policies, as it is the tool by which these policies are implemented, finances all facilities, projects are completed and the elected councils translate their political programmes into reality. The territorial community considers the small palace belonging to the region of Al-fahs-Anjra(Tangier Tetouan al-Hoceima) among the poor Estes within the region, the revenues of its financial resources are weak and do not contribute to the financing of the group's

budget, which has increased its dependence on the State. From this point of view, we will try to highlight the issue of the territorial management as a component of the development action of the territorial commune (ksar sghir) on the one hand, and on the other hand we will try to address the social composition of the elected councils, as an important factor in the management of local public affairs.
Keywords: Financial management, Territorial communities, Development action, Elected councils.

المؤلف المرسل: نبيلة أقنين، **الإيميل:** aknine.2018@mail.com

1. مقدمة :

تحتل مالية الجماعات الترابية، مكانة مهمة ومحورية في التنظيم اللامركزي، فلا يمكن لأي جماعة أن تحقق تقدم ملحوظ في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. إلا إذا توفرت على ثروة مالية كافية تكتسبها من المداخيل الذاتية (على شكل ضرائب ومداخل غابوية...)، فإن ضعف أو غياب الثروة المالية للجماعة يفقد لهذه الأخيرة مكانتها داخل حدودها الترابية كما يساهم ذلك في تقليص المهام التي أنيطت إليها. فتظل بذلك تلعب دور التسيير فقط في غياب دور التجهيز والتنمية التي تعد أحد أهم اختصاصاتها، فتصبح الجماعة الترابية بعد ذلك فقيرة تقوم وظيفتها على تسيير بعض شؤون المواطنين وتابعة للجماعات الترابية الأخيرة وهذا الوضع يساهم في تقليص من مهامها ويضعف من مكانتها. كما أنه بالرغم من الإصلاحات التشريعية والتنظيمية التي قام بها المشرع المغربي من أجل تحسين وتطوير العمليات المالية التي تمارسها الجماعات الحضرية والقروية، إلا أن الواقع المالي للجماعات الترابية يكشف عن بعض الاختلالات، منها ما هو مرتبط بالعنصر البشري ومنها ما هو متعلق بالجانب المالي.

وارتباطا بالموضوع، نهدف من خلال هذه الدراسة معالجة إشكالية مدى قدرة الجهاز الإداري لجماعة القصر الصغير على تحقيق التنمية وتدبير شؤونه المحلية بالرغم من قلة

الموارد المالية والاعتماد الكبير على عائدات الدولة. وعليه، سنحاول الإحاطة بعناصر الأجوبة الضرورية لذلك، من خلال الوقوف على مختلف الآليات التي يعتمدها المجلس الجماعي.

إشكالية الدراسة:

من هذا المنطلق، نتساءل عن وضعية الموارد المالية على مستوى الجماعة الترابية موضوع الدراسة وعن أهم الإكراهات التي تحد من مردوديتها؟

فرضيات الدراسة:

- الجماعة المدروسة هي جماعة فقيرة من حيث الموارد المالية ولا تتمتع بالاستقلال المالي؛
- غياب الكفاءة العلمية وضعف التكوين هي سمة يمتاز بها العنصر البشري بالجماعة.

المنهجية المتبعة:

ولإنجاز هذا المقال، اعتمدنا على مجموعة من المناهج والمقاربات التي ساعدتنا على الإجابة على التساؤلات والقضايا المطروحة، ولأجل ذلك وظفنا المنهج الاستقرائي (الملاحظة)، ثم المنهج الاستنباطي (الاستدلالي). ووظفنا أيضا المقاربة الإحصائية القائمة على استخدام الطرق الرقمية والرياضية في معالجة وتحليل البيانات وإعطاء التفسيرات المنطقية المناسبة لها.

أهداف الدراسة:

- تشخيص واقع التدبير المالي بالجماعة المدروسة؛
- التعرف على أهم الإكراهات التي تعيق تحقيق التنمية المنشودة بالمجال.

2. معطيات عامة حول مجال الدراسة:

يقع المجال المدروس في أقصى الشمال الغربي للمغرب (الخريطة رقم: 1)، فهو يشرف من الجهة الشمالية على الواجهة البحرية لمضيق جبل طارق، ويحد من الجهة الشرقية بجماعة قصر المجاز، ومن الجنوب جماعة ملوسة، ومن الجهة الغربية يحد بجماعة البحراويين. من ناحية التقسيم الإداري فجماعة القصر الصغير كانت قبل سنة 1975، تنتمي إلى الجماعة القروية ملوسة وفي 3 يونيو 1992، انبثقت الجماعة عن الجماعة الأم "ملوسة" وأصبحت بذلك جماعة مستقلة (بسمير، 2011، ص 8). وتصل المساحة الإجمالية للجماعة إلى 7740 هكتار أي 10% من المساحة الإجمالية لإقليم الفحص–أنجرة (برنامج عمل الجماعة الترابية قصر الصغير، 2017، ص 20)، فيما يبلغ عدد سكانها حسب الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014 إلى 12997 نسمة.

الصورة رقم 1: مقر الجماعات الترابية القصر الصغير

المصدر: بعدسة نبيلة أقنين، بتاريخ 2018/03/14.

توضح الصورة أعلاه، مقر الجماعة الترابية القصر الصغير، وتعتبر المرافق الإدارية المحلية من أهم المرافق على المستوى الترابي، إذ عن طريقها يتجسد النظام اللامركزي ومستوى تطبيقه، غير أن هذه المرافق تعرف مجموعة من الإشكاليات المرتبطة في المقام الأول، بضعف المنتخبين وضآلة معرفتهم بتسيير الشؤون المحلية بصفة عامة، وتقاعس المسؤولين المنتخبين عن الاضطلاع بمهامهم، وضعف تكوين الموظفين وتهاونهم في ممارسة وظائفهم، فهذه الإشكاليات والتجاوزات المرتبطة بالتدبير الجماعي، ينتج عنها الانحراف بالأهداف التنموية وإهدار جزء كبير من الموارد المالية للجماعة الترابية.

الخريطة رقم 1: توطين المجال المدروس ضمن جهة طنجة-تطوان-الحسيمة وإقليم الفحص-أنجرة (المغرب)

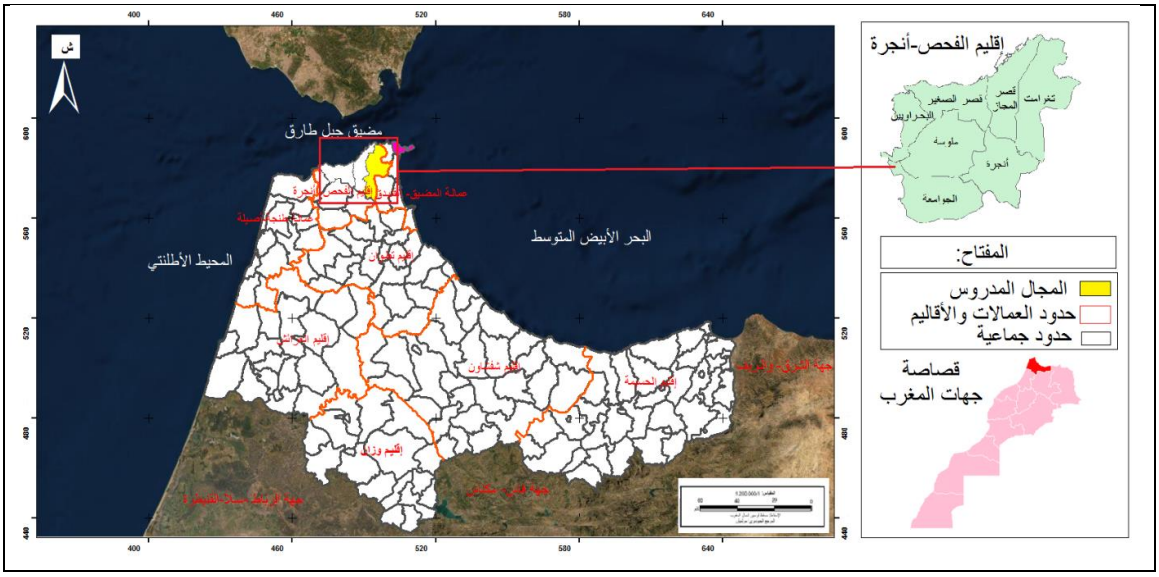

المصدر: إنجاز شخصي اعتمادا على خريطة التقطيع الجهوي الجديد للمملكة المغربية لسنة 2015.

3. واقع التدبير المالي بالجماعة المدروسة

لنجاح أي جماعة ترابية، يجب عليها القيام بصياغة وإعداد وتنفيذ الاستراتيجيات المالية، التي تعتمد عليها المجالس المنتخبة، في بلورة تصوراتها المستقبلية للتنمية الترابية، من خلال التدبير الجيد لميزانياتها (التسيير والتجهيز)، وهو ما يجعل التدبير المالي للجماعات الترابية ضرورة أساسية لكل جماعة على حدة (الجماعات والعمالات والأقاليم والجهات) من أجل تحقيق أهدافها المسطرة سلفا، استنادا إلى تخطيط مسبق، وتنظيم محكم وإنجاز دقيق ومراقبة هادفة.

1.3 ميزانية متباينة وبين التسيير والتجهيز مفارقة واضحة

تعتبر الميزانية المبرمجة الخاصة بالجماعة ومصادر تمويلها من مفاتح النجاح الأساسية في إدارة الشؤون المالية للجماعة ومحرك للتنمية المحلية ووسيلة تفعيل وتنزيل المخططات التنموية من أجل النهوض بالمجال المدروس وساكنته المحلية إلى مستويات متقدمة. من هذا المنطلق سيتم محاولة توضيح تطور مداخيل ومصاريف الجماعة المدروسة، إلى جانب مقارنة ميزانية التسيير مع ميزانية التجهيز وإبراز التباينات فيما بينهما وتأثيرها على التنمية المحلية وعلى الساكنة، وسيتم الاكتفاء بالمعلومات المحصل عليها لسنوات ما بين 2008 إلى 2017.

ومن خلال تفحص الحسابات الإدارية للجماعة المدروسة (القصر الصغير) خلال الفترة الممتدة بين 2008–2017، يلاحظ أن ميزانية الجماعة تعكس إمكانيات لا بأس بها من حيث الأهمية بالنسبة للسير الوظيفي للمجلس المعني.

ويتضح بالنسبة للمتتبع لمسار تطور مداخيل الجماعة المدروسة، خلال الفترة المرجعية المشار إليها، سيجد أننا بصدد مجال يعرف تطورا ملحوظا على مستوى الموارد،

غير أن هذا التطور يوازيه تذبذب واضح وارتفاع تديجي بالنسبة لجماعة القصر الصغير، وهذا الأمر يشمل ميزانية (التسيير)، فمن خلال (الجداول رقم 1)، (والشكل رقم 1)، نلاحظ بأن هناك تفاوتات كبيرة من حيث حجم الإمكانات المالية التي تتوفر عليها كل الجماعة. وهذه الاختلافات برزت تحديدا خلال السنة المالية 2017 حيث عرف المسار التطوري للمداخيل المقبوضة، على مستوى التسيير بجماعة قصر الصغير عتبة (7.156.535,09 درهما) كأعلى مدخول.

الجدول رقم 1: تطور مداخيل ومصاريف التسيير والتجهيز بجماعة قصر الصغير بين سنتي 2008 و2017 (بالدرهم)

السنة	الجزء الخاص بالتسيير		الجزء الخاص بالتجهيز	
	المداخيل المقبوضة	الحوالات الصادرة والمؤشر عليها	المداخيل المقبوضة	الحوالات الصادرة والمؤشر عليها
2008	3 389 816,04	3 389 816,04	7 367 849,77	630 026,00
2009	3 709 080,79	3 709 080,79	8 864 943,52	1 436 096,74
2010	3 417 178,42	3 417 178,42	8 355 383,78	990 956,00
2011	4 448 501,59	4 448 501,59	12 702 777,28	3 013 980,00
2012	4 398 318,28	4 398 318,28	10 945 952,03	866 228,60
2013	4 994 813,62	4 994 813,62	11 426 838,89	2 384 752,76
2014	5 606 858,22	5 606 858,22	8 816 941,07	2 178 866,80
2015	5 254 326,57	4 356 512,79	9 294 949,65	3 074 170,20
2016	6 057 367,66	4 014 659,33	9 235 573,84	2 161 000,00
2017	7 156 535,09	5 231 303,18	9 117 282,17	8 708 000,00

المصدر: استغلال شخصي للحسابات الإدارية بجماعة قصر الصغير من سنة 2008 إلى 2017.

الشكل رقم 1: تطور مداخيل التسيير والتجهيز بجماعة قصر الصغير (%)

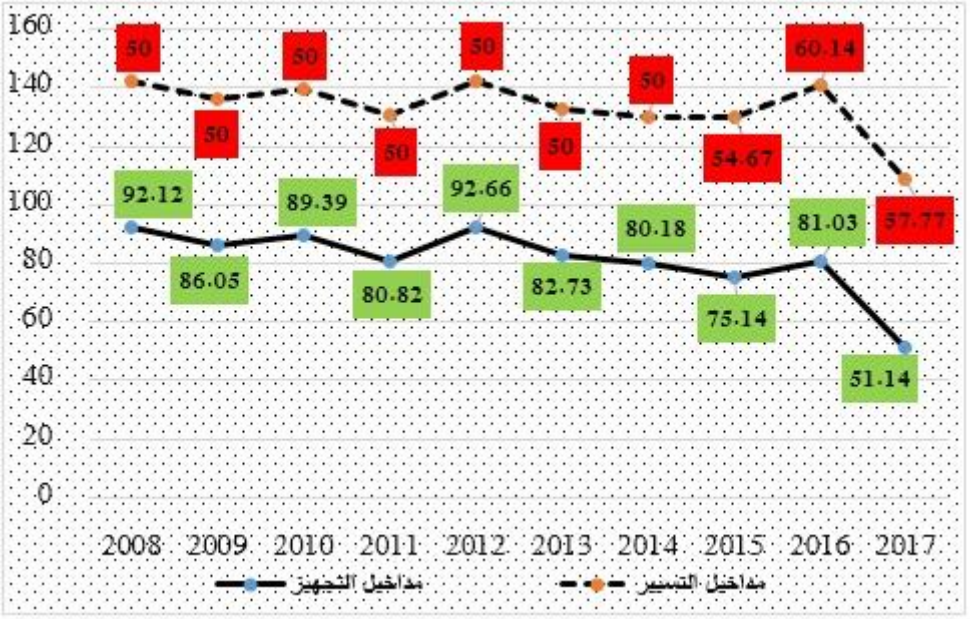

المصدر: استغلال شخصي للحسابات الإدارية من سنة 2008 إلى 2017.

وقد شهدت المداخيل المتعلقة بالتجهيز تذبذبا ملحوظا حيث سجلت سنتي 2011 و2013 أعلى المداخيل المقبوضة، فيما شهدت بقية السنوات تذبذبا ما بين الارتفاع والانخفاض لهذه المداخيل.

وفيما يتعلق بالمصاريف، فالملاحظ أن جل المداخيل المقبوضة في الجزء الخاص بالتسيير تم صرفها بالنسبة لجماعة القصر الصغير باستثناء سنوات 2015-2016-2017، أما الجزء الخاص بالتجهيز، فقد عرفت فيه المصاريف تذبذبا ملحوظا، حيث ارتفعت ب (8.708.000,00 درهما) سنة 2017 (الجدول رقم 1 والشكل رقم 2).

الشكل رقم 2: تطور مصاريف التسيير والتجهيز بجماعة قصر الصغير (%)

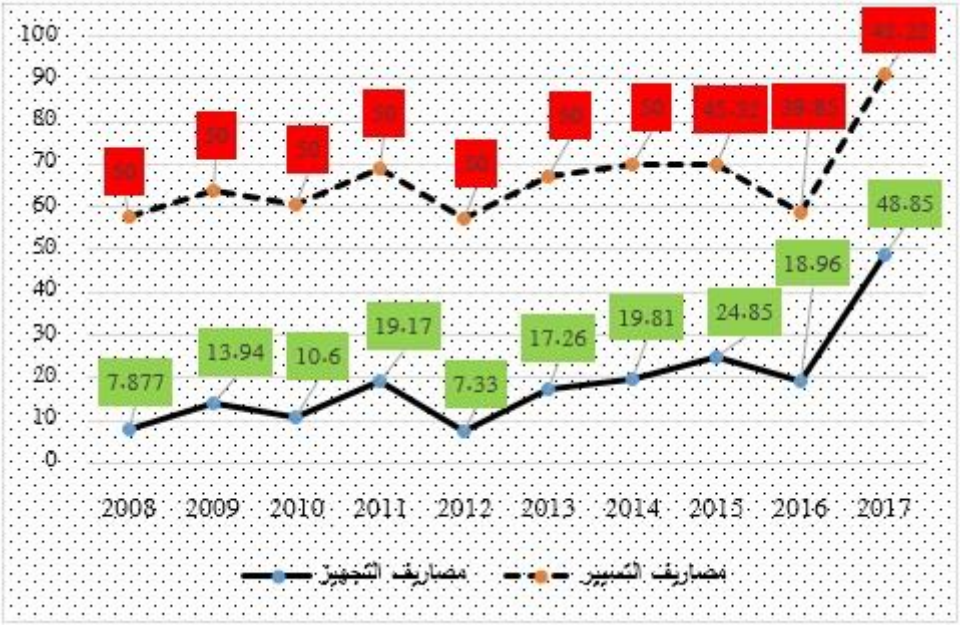

المصدر: استغلال شخصي للحسابات الإدارية من سنة 2008 إلى 2017.

2.3 موارد ذاتية متذبذبة واعتماد شبه مطلق لحصة الضريبة على القيمة المضافة

تتوفر الجماعات الترابية لممارسة اختصاصاتها على موارد مالية ذاتية وموارد مالية ترصدها لها الدولة وحصيلة الاقتراضات (الصالحي، الشيخي، ص 45). وفي هذا الصدد، بلغت قيمة منتوج حصة الجماعة الترابية قصر الصغير، من الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة لميزانية 2008، (2.223.000,00 درهما) وهو ما شكل 66,59% من مجموع المداخيل. وفي السنة المالية 2017، وصلت حصة الجماعة من تلك الضريبة 3.996.000,00 درهما، بنسبة مساهمة وصلت 55,83% من مجموع المداخيل. وبذلك نجد أن قيمة منتوج الضريبة على القيمة المضافة عرف تطورا طفيفا على امتداد الفترة المدروسة.

وبالنظر إلى الشكل رقم 3، يلاحظ أن النسب التي يساهم بها هذا المنتوج من مجموع المداخيل المحصلة، ظلت تتأرجح بين الارتفاع والانخفاض من السنة المالية 2008 إلى السنة المالية 2017. وعن أسباب ذلك، نعتقد أنها على صلة وثيقة بحجم مساهمة المداخيل الذاتية للجماعة، فكلما انخفضت هذه الأخيرة إلا ونجد أن نسبة منتوج الضريبة على القيمة المضافة تأخذ في الارتفاع، والعكس صحيح. ويمكن أن نشير هنا، إلى ان ارتفاع نسبة هذا المورد (الضريبة على القيمة المضافة) أو انخفاضه، يعتبر من أكثر المؤشرات المعتمدة في تصنيف الجماعات الترابية، كجماعات غنية أو فقيرة. وعليه، يمكن القول إن الجماعة الترابية قصر الصغير هي جماعة فقيرة لعدم توفرها على مداخيل ذاتية مهمة، مما يدفعهما إلى الاستدانة أو طلب الاستفادة من إعانات الدولة مما يزيد من تبعيتهما.

الشكل رقم 3: تطور نسبة منتوج حصة الضريبة على القيمة المضافة من مجموع مداخيل التسيير في جماعة قصر الصغير من سنة 2008 إلى 2017 (بالدرهم)

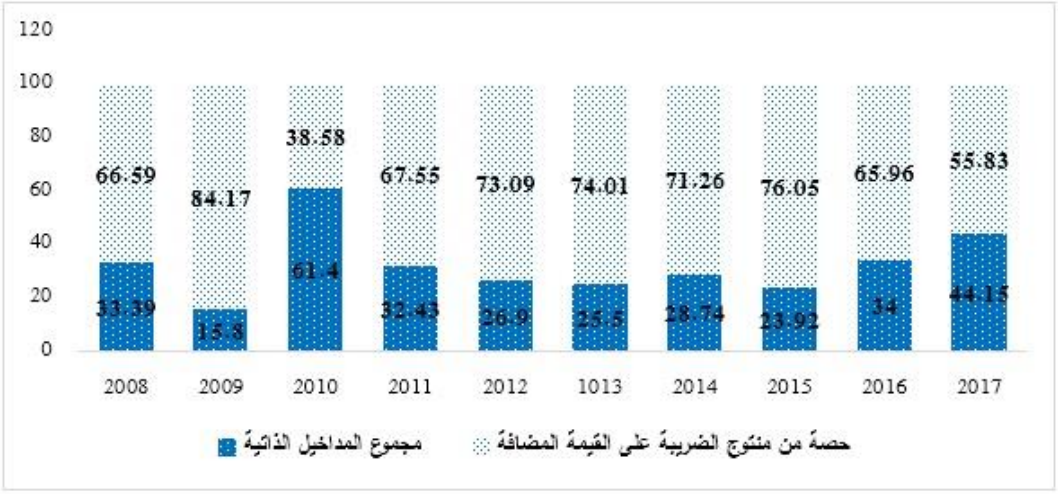

المصدر: استغلال شخصي للحسابات الإدارية من سنة 2008 إلى 2017.

وإذا كانت الضريبة على القيمة المضافة تشكل بمقتضى القانون جزءا لا يتجزأ من ميزانية جماعة قصر الصغير شأنها شأن كل الجماعات الترابية، ويلاحظ من خلال الشكل رقم 4، أن الجماعة المدروسة تتغذى ميزانيتها من المداخيل الذاتية بشكل كبير وذلك على عائدات منتوج الملك الغابوي والرسم المفروض على البناء والرسم المهني.

الشكل رقم 4: تطور المداخيل الذاتية حسب نوع مصادرها بجماعة قصر الصغير من سنة 2008 إلى 2017 (بالدرهم)

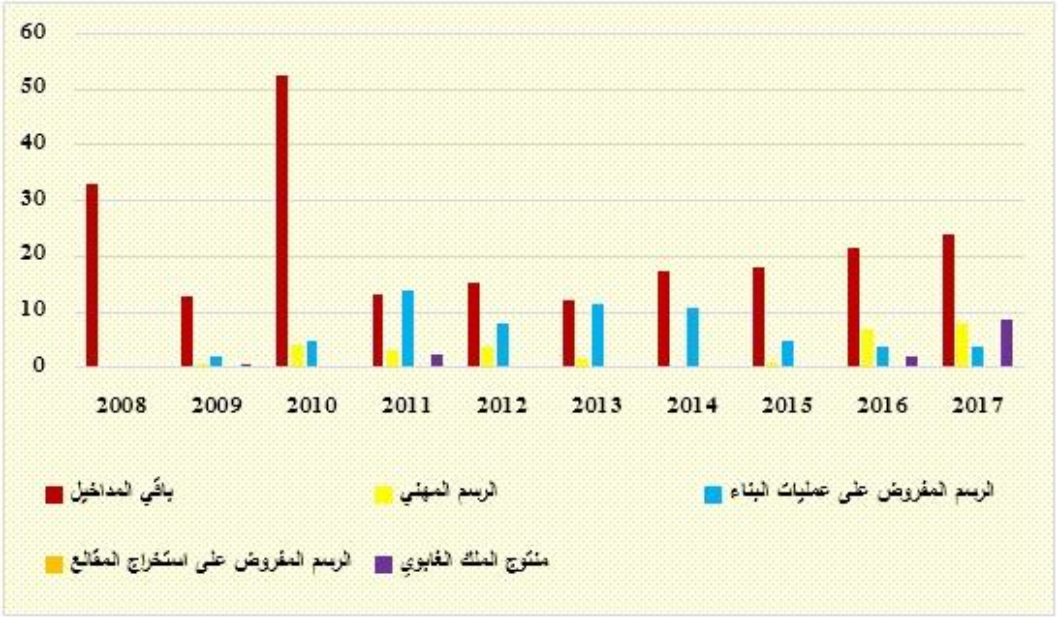

المصدر: استغلال شخصي للحسابات الإدارية من سنة 2008 إلى 2017.

4.التركيبة الاجتماعية للمستشارين الجماعيين ودورها في تدبير الشأن العام المحلي

يعتبر المنتخب المحلي حجر الزاوية، بل عصب تسيير الشأن المحلي ومركزا أساسيا وهاما في تحقيق الحكامة المالية على مستوى التدبير.

إن الممارسة المالية للجماعات الترابية، قد أثبتت ضعف تكوين وتأطير المنتخبين المحليين وضآلة تجربتهم في الميدان المالي والمحاسبي، الأمر الذي يجعل المنتخب المحلي

لا تزال تواجهه مجموعة من الصعوبات المتمثلة في ضعف الخبرة الكافية التي تمكنه من ممارسة مهامه بفعالية، وذلك يرجع أساسا إلى غياب التكوين أو عدم توفره على المؤهلات اللازمة لمزاولة هذه المهام واتصافه بالعجز والضعف (الأعرج، 2017، ص99).

1.4 المنتخبين الجماعيين: غياب للكفاءة العلمية وضعف التكوين

أصبحت الجماعات القروية مدعوة أكثر من أي وقت مضى، للمشاركة إلى جانب الدولة والقطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وهو ما يفرض على هذه الوحدات الترابية أن تضع قطيعة مع التسيير التقليدي، لتستلهم المواصفات الحديثة والناجعة في التدبير.

وما يساعد على ذلك، توفر الأرضية المناسبة للاشتغال، خاصة مع سيرورة ترسيخ اللامركزية بالمغرب، والتي عززها الدستور الحالي لسنة 2011، وباقي القوانين التنظيمية ذات الصلة.

وعلى هذا الأساس، فإنه يتم تخويل الجماعات الترابية صلاحيات هامة، لا يمكن مزاولتها بصفة ناجحة وفعالة دون قدرات وأداء حقيقيين للمنتخبين والأطر الجماعية، حتى يتسنى لها تفعيل مضامين البرامج والاستراتيجيات الوطنية وتنزيلها على أرض الواقع.

لكن، وبالرغم من المجهودات المبذولة لتأطير العنصر البشري وتأهيله، ليكون فعالا وذا مردودية عالية، إلا أن الواقع والمعطيات التي حصلنا عليها من خلال العمل الميداني، والتي قمنا بها مع المستشارين الجماعيين التابعين للجماعة القروية المدروسة(قصر الصغير)، تبين عن مواطن ضعف عديدة تتعلق بالمستوى التعليمي، حيث نجد من خلال الرسم البيانية رقم 5، على أن جماعة قصر الصغير، يمثلها **42,1%** مستشار جماعي بدون مستوى تعليمي (**36,84%** ذكور و5,26 إناث)، ثم نجد **20%** من المستشارين

بمستوى تعليمي ابتدائي، تتوزع على (15,78% ذكور و0% إناث)، في حين تتوزع النسب الباقية بين التعليم الثانوي والعالي وذلك ب 21,05%.

عموما يمكن القول بأن، تدني المستوى التعليمي للمستشارين الجماعيين سيؤدي إلى عجز على مستوى مسايرة الاكراهات التنموية الواقعة بمجالهم، بالإضافة إلى عجزهم في عدم القدرة على استيعاب كل البرامج والاستراتيجيات الوطنية؛ ضف إلى ذلك نجد بأن فئة الذكور هي المسيطرة على تركيبة المجلس وبالتالي فنظرة المجتمع القروي حول المرأة وانخراطها في كافة المجالات خاصة المجال الساسي لازالت لحد الآن ضعيفة جدا، إلا أنها قد تعطي أكلها في حال إذا عاد كل من شباب المنطقة خاصة الإناث اللواتي يتابعن دراستهن العليا، والانخراط في تدبير الشأن المحلي والنهوض بكافة المجالات والقطاعات.

الشكل رقم 5: المستوى التعليمي لمستشاري جماعة قصر الصغير

المصدر: استغلال شخصي لمعطيات العمل الميداني للباحثة نبيلة أقنين، 2018.

2.4 الانتماء الحزبي ومهن النخب الجماعية

إن غياب الانسجام بين المنتخبين المحليين بسبب الصراعات السياسية والشخصية والتي مردها إلى الخلافات الحزبية والنزاعات الإيديولوجية، سيكون له تأثير سلبي على تنفيذ البرامج والاستراتيجيات الوطنية، ذلك أن غياب التواصل بين المنتخبين، سيؤدي لا محالة إلى بروز عدم المساهمة أو المشاركة، وانتشار النمطية في التفكير وفي الأداء، مما سيساهم في غياب روح المبادرة لدى المجالس، وبالتالي، يؤدي إلى سوء التسيير للجماعات ويفسد قدرتها التنظيمية.

الشكل رقم 6: التشكيلة السياسية لمستشاري جماعة قصر الصغير

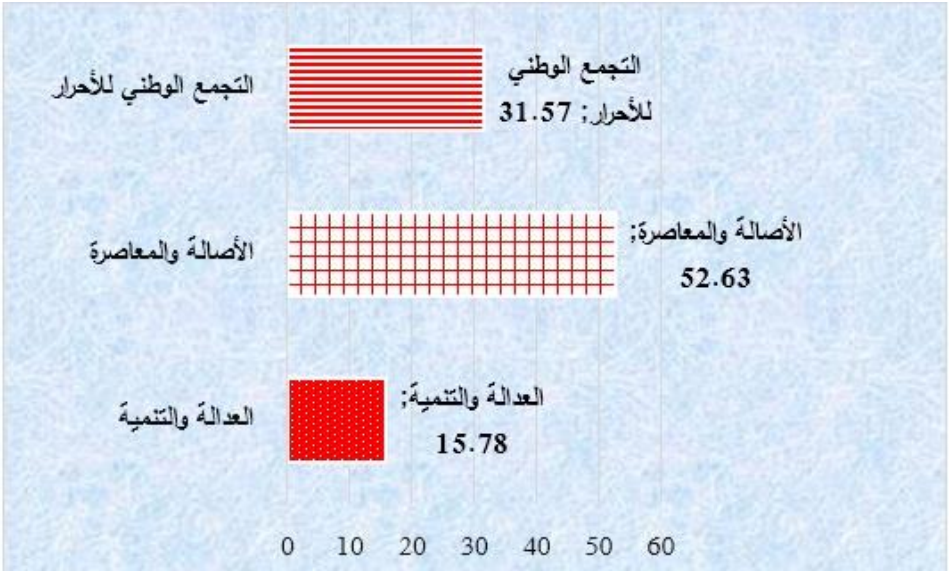

المصدر: استغلال شخصي لمعطيات العمل الميداني للباحثة نبيلة أقنين، 2018.

وانطلاقا من العمل الميداني وجدنا بأن كل المنتخبين هم منتمين لأحزاب سياسية، والشكل رقم 6، يوضح أهم الأحزاب الموجودة داخل المجلس الجماعي للجماعة المدروسة، حيث نجد أن الأصالة والمعاصرة تمثل أكبر نسبة وذلك بـ **52,63%** (موزعة بين **42,1%**

ذكور و10,52% إناث)، بعدها نجد حزب التجمع الوطني للأحرار وذلك بنسبة **31,57%** (موزعة بين 26,31 ذكور و**5,26%** إناث)، ويأتي في المرتبة الأخيرة حزب العدالة والتنمية وذلك ب **15,78%** (موزعة بين **10,5%** ذكور و**5,26%** إناث).

تعكس مهن النخب الجماعية حسب تنوعها الاحتياجات أو المشاكل المطروحة أكثر على صعيد المداشر، فالسكان يصوتون على ممثليهم بقدر ما يمتاز به من خبرة على مستوى الميدان أو المجال الذي يضرهم، أو يجيدون فيه صعوبات فمثلا عندما نجد الفلاحين فإن المشاكل المطروحة لها علاقة بالفلاحة داخل المداشر فالسكان يرون على أن الفلاح هو الذي يمكنه أن يقوم بحل الأزمات التي تمر منها هذه الأخيرة، خاصة على مستوى تنظيم المياه وما إلى ذلك، أي لا يمكنهم التصويت على مدير مدرسة أو تاجر، وبالتالي هنا نجد كل فئة من السكان تعمل على التصويت للعنصر الذي ترى فيه القدرة على حل المشاكل والصعوبات.

الشكل رقم 7: توزيع مستشاري الجماعة المدروسة حسب مهنتهم (%)

المصدر: استغلال شخصي لمعطيات العمل الميداني للباحثة نبيلة أقنين، 2018.

من خلال الشكل رقم 7، نجد أن جماعة قصر الصغير يحتل العمال المرتبة الأولى وذلك ب 21,05% متبوعة بالتجار بـ 21,05% ثم الفلاحين والبحارة ب 15,78% ليأتي كل من الموظف والمربية والبناء في المراتب الأخيرة وذلك ب 5,26%.

5. خاتمة:

من خلال ما سبق، يبدوا بأن التدبير المالي بالجماعة المدروسة تشوبه العديد من الإكراهات والمرتبطة من جهة، بمحدودية الموارد المالية للجماعة واعتمادها بشكل مباشر على عائدات الدولة، وهو ما يكبل يد الهيئات الترابية المحلية في تدبير شؤونها المحلية ويجعلها عاجزة عن التصرف بحرية، ومن جهة ثانية، هنالك غياب الكفاءة العلمية وضعف التكوين للعنصر البشري وهو ما يعيق بطبيعة الحال تفعيل وتحقيق التنمية المنشودة. وعموما، يمكن القول بأنه على المستشارين الجماعيين القيام بدوارات تكوينية لها علاقة بجانب التسيير والتدبير المالي، وذلك بهدف مواجهة المشاكل المطروحة لذا الجماعة وتحقيق الاستقلال المالي والتقلص من تبعية الدولة.

6. قائمة المراجع:

المؤلفات:

- الأعرج، علي، (2017)، "الموارد الذاتية للجماعات الترابية بين متطلبات الحكامة ورهان الجهوية المتقدمة"، رسالة لنيل شهادة الماستر في القانون العام، كلية الحقوق، فاس، المغرب.

- الصالحي (عادل)، الشيخي (نور الدين)، ب.ت، " البحث الجغرافي وقضايا التنمية الترابية بالمغرب"، أشغال فريق البحث حول الجغرافيا والتنمية وتكوين الدكتوراه حول المجال الجغرافي: التحولات وإشكاليات التدبير والتهيئة، بدعم من المركز الوطني للبحث العلمي والتقني، في إطار مشروع البحث العلمي حول المخاطر الهيدرولوجية والتحولات بالجبال المتوسطية، المركز الوطني للبحث العلمي والتقني، جامعة عبد المالك السعدي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، تطوان، المغرب.

الأطروحات:

– بسمير، علي، (2011)،" الدينامية السكانية بالمجال القروي لوكالة طنجة–المتوسط (جماعات ملوسة والقصر الصغير وقصر المجاز وتغرامت وبليونش): دراسة جغرافية "بحث لنيل شهادة الماستر في الجغرافية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة عبد المالك السعدي، تطوان، المغرب.

الوثائق إدارية:

– المملكة المغربية (2017)، وزارة الداخلية، الجماعة الترابية قصر الصغير، "برنامج عمل الجماعة للفترة الممتدة من 2017 إلى 2022."

– المملكة المغربية، وزارة الداخلية، إقليم الفحص–أنجرة، الجماعة الترابية تغرامت، الحسابات الإدارية والمحاضر الجماعية بين سنتي 2008 و2017.